إعادة العمل بضوابط الإقامة عند تعيين المعلمات
الشورى يدعو وزارة التربية لدراسة إضافة برامج للياقة البدنية والصحية للبنات

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والعشرين التي عقدها يوم الاثنين ٧/٦/١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري وزارة التربية والتعليم إلى دراسة إضافة برامج لياقة البدنية والصحية للبنات بما يتفق مع ضوابط الشريعة وطبيعتهن، والتنسيق مع وزارة التعليم العالي لوضع برامج التأهيل المناسب للمعلمات.

كما طالب المجلس الوزارة بتضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية عن ما تحقق في مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام (تطوير)، وبرامج ومشروعات الوزارة التطويرية الأخرى على أن يتم تحليل وتفسير النتائج المتحققة في ضوء المستهدف؛ وإدراج مقارنات توضح تطور مستوى الأداء بالنسبة للأعوام السابقة وفقاً لمؤشرات الأداء العالمية.

ودعا المجلس وزارة التربية والتعليم إلى إعادة العمل بضوابط الإقامة عند تعيين المعلمات للحد من التنقل اليومي لمقر العمل وما يترتب على ذلك من مخاطر.

معالجة وضع المعلمين والمعلمات الحاصلين على درجة الدكتوراه وظيفياً

كما دعا الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمعالجة وضع المعلمين والمعلمات الحاصلين على درجة الدكتوراه وظيفياً، ووضع برنامج متدرج لاعتماد وجبة تغذية صحية في مدارس التعليم العام.

وزارة التربية والتعليم
Ministry of Education

دراسة تجربة إسناد تدريس طلاب الصفوف الأولية للبنين في التعليم الأهلي للمعلمات

وقرر المجلس مطالبة الوزارة بإجراء دراسة تقويمية لتجربة إسناد تدريس طلاب الصفوف الأولية للبنين للمعلمات في التعليم الأهلي، وتزويد المجلس بنتائج الدراسة وذلك خلال عام، ودراسة قرار السماح للمدارس الأهلية في تطبيق البرامج التعليمية ومدى تأثير ذلك على مستوى الطلاب في مقررات اللغة العربية والدينية والوطنية، كما طالبها بدراسة واقع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام بالمملكة من حيث حجمها، وخصائصها واحتياجاتها، والخدمات التعليمية والتربوية المقدمة لهم، والمقترحات حيال ذلك.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ التي تلاها سمو رئيس اللجنة الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود.

وبينت اللجنة أن ما تم طرحه من مداخلات وتوصيات خلال مناقشة تقريرها تلتقي في أهدافها مع أهداف وبرامج المشروعات التطويرية التي تندرج ضمن مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام (تطوير) أو تسانده، كما أنها تتفق في إجراءاتها مع مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام.

وأكد سمو رئيس اللجنة أهمية الوقوف على ما تم إنجازه في هذا المشروع الرائد، لافتاً إلى ضرورة دعمه وتقديم كل ما يمكن أن يساعد على تحقيق هذا المشروع ببرامجه ومحاوره لأهدافها، وهذا ما عكسته اللجنة في توصيتها الأولى وما صدر من قرارات للمجلس بهذا الشأن.

وفي محور التطوير المهني المستمر للعاملين في التعليم أفاد سمو رئيس اللجنة أن الوزارة تبنت عدداً من المشروعات والبرامج التوعوية التي تمثل مرتكزات أساسية لإحداث التطوير المهني المستمر، ومنها مشروع تطوير القيادة التربوية حيث يهتم هذا المشروع بالتأسيس العلمي المهني لمجال القيادة التربوية بكل فئاتها، وبناء أول منظومة متكاملة للقيادة التربوية، ومن أهم برامجه: برنامج السعودية أكسفورد للقيادات التربوية «SOPEL". ومشروع مسار النمو المهني "رتب المعلمين" والذي يشتمل على معايير مهنية، ويختص بإعداد اختبارات مهنية إلكترونية بالتعاون مع المركز الوطني للقياس والتقويم. ومشروع "تأهيل المعلم" والذي يهدف إلى إعداد معلمين مؤهلين بالمعارف والمهارات التدريسية وفق معايير علمية وموضوعية، وإعداد منظومة تأهيل للمعلم الجديد متكاملة الأركان تتضمن: أوعية تطوير مهني مستمر مع محتواها التدريبي، ومنظومة تقويم أداء مهني فاعلة، ومنظومة حوافز فاعلة، وإعداد مدربين محترفين للتدريب على منتجات البرنامج. ومشروع "العلوم والرياضيات" والذي يهدف إلى تدريب معلمي العلوم والرياضيات لتطوير مخرجات التعليم في الحقلين، ورفع مستوى جودة التعليم، وتزويد المعلمين بالمعارف والمهارات اللازمة.

وأضاف سموه أن الهدف (الثامن) من أهداف مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام يختص بـ "تطوير نظام لتمهين وظيفة التعليم" وقد اشتمل على عدد من الإجراءات ومنها:

- بناء إطار عام لتمهين ممارسة التعليم، وتقوية الروابط بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم بما يرفع كفاءة أداء المعلمين.
- بناء معايير مهنية للمعلمين والقيادات التربوية وتطبيقها.
- الأخذ بنظام شامل لتراخيص المعلمين الجدد والحاليين.
- تجويد مهنية المعلمين بشكل احترافي.
- تعزيز مبدأ التشجيع والمحاسبية.
- تعزيز نظام تقويم أداء المعلمين لدعم النمو المهني.

وأشار إلى أن الوزارة انتهجت عدداً من الإجراءات لتنفيذ الهدف (الثالث) من الأهداف العامة للخطة التشغيلية والذي يختص بـ: "تحسين الكفاءة النوعية للعناصر التعليمية والتربوية بما يحقق أهداف المناهج التعليمية الحديثة". وقد اتبعت آليات محددة للتنفيذ، كالتدريب التربوي وفقًا للأبحاث العالمية الحديثة، والأخذ بنظم التجديد المرحلي (إعادة التأهيل) للمعلمين والمعلمات للعمل كل خمس سنوات، وتطبيق مقاييس اختبار الكفاءة دورياً، ورفع نسبة الحاصلات على المؤهلات التربوية العليا، وتطوير نظم التدريب والتقويم داخل النظام التعليمي. ونوه إلى أن اللجنة ترى بأن جهود الوزارة مازالت دون مستوى الطموح لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة في هذا المجال.

وفي محور تطوير المناهج ومواد التعليم قال سمو رئيس اللجنة: إن تطوير المناهج ومواد التعليم يتضمن صناعة مناهج تعليمية رائدة ذات تفاعلية عالية، متمركزة حول المتعلم، ومحفزة نحو الإبداع والمنافسة، والمشروع الشامل لتطوير المناهج يحقق ذلك من خلال تطوير جميع عناصر المنهج وفق أحدث النظريات والأساليب التربوية والعلمية المعاصرة، وتتولى وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع بيوت الخبرة، والمؤسسات التعليمية، والأكاديمية الوطنية الحكومية والأهلية عمليات تخطيطه وتنفيذه وتقويمه، ويتضمن هذا صناعة مناهج تعليمية رائدة ذات تفاعلية عالية، متمركزة حول المتعلم، ومحفزة نحو الإبداع والمنافسة.

سمو رئيس اللجنة: الاستغناء عن المدارس المستأجرة لازالت دون الطموح

ويهدف المشروع إلى توفير مناهج تربوية تعليمية متكاملة ومتوازنة ومرنة ومتطورة، تلبي حاجات الطلاب ومتطلبات خطط التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل المستقبلية، وتستوعب المتغيرات المحلية والعالمية، وتحقق تفاعلاً واعياً مع التطورات التقنية والاتجاهات التربوية الحديثة، وترسخ القيم والمبادئ الإسلامية السامية، وروح الولاء للوطن، وتؤكد على الوسطية والاعتدال، وتكسب الطلاب المعارف والمهارات والاتجاهات النافعة اللازمة للحياة، والتعلم، والتعايش الاجتماعي، وتقود إلى التفكير والتأمل، والتدبر، والتعلم المستمر، واستخدام التقنيات ومصادر التعليم المختلفة".

وبشأن تحسين البيئة المدرسية لتعزيز التعلم أفادت اللجنة أن من المشروعات التي تبنتها الوزارة مشروع تطوير تصاميم المدارس والذي يهدف إلى الارتقاء

بمدارس التعليم العام لتكون ملائمة لمتطلبات الحياة في القرن الحادي والعشرين، كما أن الوزارة مستمرة في تفعيل الخطة الوطنية للاستغناء عن المباني المستأجرة واستبدالها بمباني حكومية، ووضع آليات جديدة للحد من تعثر المشاريع أثمرت عن إنهاء تعثر ما يقارب ٦٠٪ منها مع وضع آلية موحدة لضبط جودة المشاريع، وقد تم خلال عام التقرير استلام ما يقارب (٣٢٠٠) مشروع مدرسي ومازال (١٩١٥) مشروعاً مدرسياً تحت التنفيذ، ورغم ذلك فمازالت عملية الاستغناء عن المدارس المستأجرة لا تواكب الطموح الذي تسعى إليه الوزارة.

وفي محور مشروع تطوير التعليم أكدت اللجنة أنها تشاطر الأعضاء الذين تساءلوا عن عدم ورود أي إشارة في التقرير إلى ما وصل إليه المشروع، إضافة إلى أن ما ورد في التقرير لا يعدو أن يكون برامج تندرج ضمن مشروع تطوير، مبينة أن توصيتها "الأولى" جاءت للتأكيد على أهمية هذا المشروع الرائد، والحاجة لمعرفة واقعه وإنجازاته وخططه المستقبلية.

مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام
King Abdullah bin Abdulaziz Public Education Development Project

وعن المخرجات التعليمية (الطالب) أوضح سمو رئيس اللجنة أن وزارة التربية والتعليم قامت بتبني جملة من السياسات، والاستراتيجيات والبرامج المرتبطة بتقليل نسبة الهدر، ورفع مستوى الكفاءة الداخلية، وذلك من خلال تطبيق أسلوب التقويم المستمر في المرحلة الابتدائية، والاستمرار في تطبيق مشروع استراتيجيات التدريس، وتبني خطة شاملة للبحوث والدراسات العلمية المتخصصة في مجال تحسين الكفاءة الداخلية، واستحداث صيغ وآليات جديدة (تقنية وإدارية) من شأنها تفعيل العلاقة بين المدرسة والمنزل لمواجهة الصعوبات التي تقف أمام الطلاب، وتحد من اكتسابهم للمعارف والمهارات اللازمة، ورفع تحصيلهم الدراسي.

وأضاف: إن وزارة التربية والتعليم انتهجت في مجال القياس والتقويم والجودة بعض الإجراءات ومنها: تفعيل الاختبارات الوطنية، وإجراء اختبارات الاستعداد المدرسي، كما عملت الوزارة على تحقيق معدل معلم / طالب خلال خطة التنمية التاسعة كالتالي: الابتدائية (١:٢٥) والمتوسطة (١:٢٠) والثانوية (١:٢٠)، واختص الهدف (السادس) في مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام بضمان تحلي الطلاب والطالبات بالمسؤولية الاجتماعية، والوطنية الصالحة، مع تعزيز الهوية الوطنية وتنمية القيم الثقافية، وانتهجت لتحقيق ذلك بعض الإجراءات، ومنها: تضمين المناهج الدراسية موضوعات تتعلق بالمواطنة والقيم الثقافية بدءاً من مرحلة رياض الأطفال.

وتقديم برامج تعزيز المواطنة في الأنشطة المدرسية، وتخلق لديهم الوعي بالمسؤوليات الاجتماعية، وإقامة روابط مع وسائل الإعلام ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لتعزيز روح المواطنة لدى الطلاب. ورفع مستوى العمل التطوعي والخدمة المجتمعية من خلال الأنشطة المدرسية.

وبالنسبة لرياض الأطفال أشارت اللجنة إلى أن وزارة التربية والتعليم وفي إطار تطبيقها لقرار المقام السامي رقم (٧/ب/٥٣٨٨) بتاريخ ١٤٢٣/٣/٣هـ، بجعل رياض الأطفال مرحلة مستقلة والتوسع فيها، وتحقيقاً لأهداف خطط التنمية وخطتي الوزارة الإستراتيجية والتنفيذية المتعلقة بمرحلة رياض الأطفال.

وضعت خطتين الأولى للعام الدراسي١٤٣١/١٤٣٢هـ حيث تم اعتماد إحداث (٣١١) روضة والخطة الثانية للعام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ واعتمد إحداث (١٠٠٥) روضة، ومازال التوسع مستمراً في هذا المجال .

وعن الإرشاد الطلابي أوضحت اللجنة أن وزارة التربية والتعليم لم تغفل الإرشاد الطلابي، حيث وردت في الخطة الإستراتيجية قيام وزارة التربية والتعليم بتوفير خدمات إرشادية ذات جودة؛ عالية كما أن قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٣) بتاريخ ١٤٣٢/١١/١٩هـ، بشأن الموافقة على التشكيلات المدرسية وهي التشكيلات التي تحدد وفق معايير محددة احتياج المدارس قد خصصت وظائف للمرشدين الطلابيين للتفرغ لمهام الإرشاد الطلابي بالمدارس.